أثر اتفاقية منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى في تنمية التبادل التجاري الجزائري

The impact of the Greater Arab Free Trade Area Agreement on the development of Algerian trade exchange

بن عياد جمال [1]*، بن سعيد لخضر[2]

[1]جامعة الجيلالي اليابس سيدي بلعباس، djamelbenayad29@gmail.com

[2] جامعة الجيلالي اليابس سيدي بلعباس، bensaid.khdar@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2023/09/18 تاريخ القبول: 2024/01/20 تاريخ النشر: 2024/01/27

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة اثر اتفاقية منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى في تحسين و تنمية التبادل التجاري الجزائري ، و قد تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي. وخلصت نتائج الدراسة الى ان مستوى و حجم التبادل التجاري الجزائري عرف تحسنا خلال فترة انضمام الجزائر إلى منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى ،و أن التجارة الخارجية هي مرتبطة ارتباطا كبيرا بقطاع النفط.

كلمات مفتاحية: منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى، صادرات جزائرية، واردات جزائرية.

Abstract:

This study aims to determine the impact of the Greater Arab Free Trade Area Agreement on improving and developing Algerian trade exchange, and the descriptive and analytical approach was relied upon. The results of the study concluded that the level and volume of Algerian trade exchange improved during the period of Algeria's accession to the Greater Arab Free Trade Area, and that foreign trade is closely linked to the oil sector.

Keywords: Greater Arab Free Trade Zone; Algerian exports; Algerian imports.

*المؤلف المرسل

1. مقدمة:

إن اتفاقية منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى هي مشروع إنشاء تكتل اقتصادي عربي، يهدف إلى تنمية التبادل التجاري العربي البيني و التقليل من تبعية الدول العربية للعالم الخارجي ،ويتم في إطار هذه الاتفاقية رفع كل القيود على المبادلات التجارية بين الدول العربية عن طريق الإلغاء التدريجي للرسوم الجمركية و الضرائب ذات الأثر المماثل، وتعتبر الجزائر من البلدان العربية الأعضاء في المنطقة حيث انضمت رسميا إلى منطقة التجارة العربية الحرة سنة 2009 ، وهذا لتحقيق مكاسب وأهداف اقتصادية و تجارية ،وهي الرفع من مستوى الصادرات خارج مجال المحروقات و الزيادة في مستوى تنافسية المؤسسات الجزائرية و التوسيع و فتح أسواق جديدة.

1.1. طرح الإشكالية :

ومما سبق يمكن طرح الإشكالية التالية:

-ماهو واقع حجم و مستوى التبادل التجاري الجزائري بعد انضمام الجزائر إلى منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى ؟

2.1.الأسئلة الفرعية:

ومن هذه الإشكالية يمكن طرح تساؤلات فرعية و هي كمايلي:

- ✓ ما هو مستوى التبادل التجاري الجزائري بعد انضمام الجزائر إلى منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى؟
- ✓ ماهي المشاكل والعوائق التي تواجه التبادل التجاري الجزائري في إطار منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى؟

3.1. الفرضيات:

- ✓ ساهمت اتفاقية منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى في رفع حجم التبادل التجاري الجزائري.

- ✓ توجد مشاكل وعوائق تواجه التبادل التجاري الجزائري في إطار منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى.

4.1. أهمية الدراسة:

-التعرف على برنامج اتفاقية منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى.

-معرفة مستوى التبادل التجاري الجزائري في اطار اتفاقية منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى.

5.1.أهداف الدراسة:

- ✓ التعرف على اتفاقية منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى وإطارها القانوني وأهدافها.
- ✓ التعرف على التركيبة السلعية للتجارة الخارجية الجزائرية.
- ✓ معرفة مستوى التبادل التجاري الجزائري بعد انضمام الجزائر إلى منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى.

6.1. منهجية الدراسة:

تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي للتأصيل و التعريف النظري لمنطقة التجارة العربية الحرة و لتحليل و معرفة مستوى التبادل التجاري الجزائري في إطار اتفاقية المنطقة.

7.1. الدراسات السابقة :

– دراسة قام بها الباحثان فاضل عبد القادر وشليحي الطاهر"واقع التجارة البينية الجزائرية العربية في منطقة التجارة العربية الحرة الكبرىGZALE "، مجلة الحقوق و العلوم الانسانية،العدد(12) ، المجلد (01) ، 2012، تناولت الدراسة معرفة مستوى التبادل التجاري الجزائري العربي في منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى ، و توصلت الدراسة الى ان اتقاقية المنطقة منحت امتيازات في مجال التجارة الخارجية للجزائر ، و توجد تحديات تواجه التجارة البينية الجزائرية العربية و تعيق مستقبل اتفاقية المنطقة.

– دراسة قامت بها الباحثة زيدي نعيمة "التجارة الخارجية الجزائرية في منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى (الواقع المعوقات الافاق) المجلة الجزائرية للاقتصاد و الإدارة العدد (02) ، المجلد (07) ،2016

تناولت الدراسة معرفة واقع التجارة الخارجية الجزائرية في اطار منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى و افاقها، و توصلت الدراسة الى ان انضمام الجزائر في اتفاقية المنطقة كان له اثر إيجابي في تحسن مستوى التبادل التجاري الجزائري ، و تواجهه عدة تحديات إدارية و اقتصادية ومالية .

– دراسة قام بها الباحثان دربال عبد القادر و دحماني هوارية "أثار انضمام الجزائر إلى منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى على التبادل التجاري الجزائري مع دول المنطقة " مجلة الدراسات الاقتصادية المعمقة ،العدد(05) ،2017 ، تناولت هذه الدراسة معرفة و تقييم اثر اتفاقية منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى على التبادل التجاري الجزائري ،و لقد توصلت الدراسة إلى أن حجم التبادل التجاري الجزائري ضعيفا بعد انضمام الجزائر إلى المنطقة، و يجب إيجاد حلول و سبل لتعزيز و تنمية التبادل التجاري كالتنويع الاقتصادي و الزيادة في التنافسية للمنتوجات و تقديم التسهيلات في مجال الاستثمار.

– دراسة قام بها الباحثان موساوي محمد و زيرار سومية "تطور التجارة الخارجية الجزائرية في ظل الانضمام إلى منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى الفترة (2000-2017)" مجلة الاقتصاد و المناجمنت، العدد (02)، المجلد (18) ، 2020 ، تناولت الدراسة اثر اتفاقية منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى على التجارة الخارجية الجزائرية، و توصلت الدراسة إلى أن مستوى و حجم التجارة الخارجية الجزائرية قد تحسنت بعد انضمام الجزائر إلى منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى، وهي خاضعة للتبعية لقطاع المحروقات.

8.1. خطة الدراسة :

تمت معالجة الدراسة في ثلاثة محاور:

- أولا :التأصيل النظري لمنطقة التجارة العربية الحرة الكبرى.
- ثانيا: واقع التبادل التجاري الجزائري في إطار منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى.
- ثالثا :تحديات و عوائق التبادل التجاري الجزائري في منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى.

2. التأصيل النظري لمنطقة التجارة العربية الحرة الكبرى

1.2 إعلان قيام منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى و نشأتها:

منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى هي عبارة عن اتفاقية متعددة الأطراف، ومن أهم و ابرز أهدافها التحرير الكامل للسلع التي منشؤها عربي، عن طريق الخفض التدريجي للرسوم الجمركية و الضرائب ذات الأثر المماثل و القيود الغير الجمركية لمدة عشرة سنوات ابتداء من جانفي 1998 إلى غاية 31 ديسمبر 2007 (دربال عبد القادر .دحماني هوارية، 2017، الصفحات 01-20)،و تم الإعلان عن المنطقة بموجب قرار المجلس الاقتصادي و الاجتماعي رقم 1317 في الدورة 19 بتاريخ 1997/02/19، و يتم تنفيذ البرنامج التنفيذي لمنطقة التجارة العربية الحرة الكبرى طبقا لأحكام اتفاقية تيسير و تنمية التبادل التجاري بين الدول العربية سنة 1981. (بورحلة، 2011، الصفحات 96-97)

2.2 النظام القانوني لمنطقة التجارة العربية الحرة الكبرى:

إن اتفاقية ومشروع منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى هي مستندة على مجموعة من الوثائق الثبوتية و القانونية و الإدارية التي انشات بموجبها وهي: (تواتي بن علي, فاطمة، 2013، الصفحات 16-39)

- ✓ اتفاقية تيسير و تنمية التبادل التجاري بين الدول العربية سنة 1981.
- ✓ قواعد المنشأ التفضيلية للسلع العربية.
- ✓ لائحة تسوية المنازعات .

وتعتبر اتفاقية تيسير و تنمية التبادل التجاري بين الدول العربية المبرمة سنة 1981 و دخلت حيز النفاد سنة 1983 ،هي الإطار القانوني لمشروع منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى ،و تنص المادة السادسة منها على الإعفاء من الرسوم الجمركية و القيود الغير الجمركية و الضرائب ذات الأثر المماثل للسلع النصف المصنعة في إطار المشاريع العربية المشتركة و جامعة الدول العربية،آما السلع المصنعة فيتم تحريرها تدريجيا وفقا للقوائم المتفق عليها بين الدول الأعضاء في المنطقة.

و لم يتم الوصول إلى اتفاق شامل و موحد بشان تحرير السلع المصنعة بين الدول الأعضاء، ويوجد اختلاف كذلك في نسب التحرير بالنسبة للسلع الزراعية ،و لذا يجب زيادة العمل العربي المشترك لمواكبة التطورات الحاصلة في المجال الاقتصادي ومواجهة الضغوط المفروضة من طرف منظمة العالمية . (ثابث الدروبي، 2007، الصفحات 199-227)

3.2 أهداف منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى:

من اهم اهداف اتفاقية أهداف منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى: (حساني، 2019، الصفحات 127-145)

- ✓ الرفع من مستوى الإنتاج و الزيادة في توسيع الأسواق لتحقيق التنويع الاقتصادي و الزيادة في الإنتاج و الاستهلاك.
- ✓ العمل على التخلي عن التبعية الاقتصادية للدول المتقدمة و تحقيق الاكتفاء الذاتي للبلدان العربية.
- ✓ تقديم تسهيلات في الجانب المتعلق بالخدمات الخاصة بالمبادلات التجارية العربية.
- ✓ العمل على الوصول إلى مبدأ التخصص في الإنتاج و التقسيم الدولي للعمل بين الدول العربية الأعضاء في المنطقة.
- ✓ الرفع من مستوى و حجم التجارة العربية البينية.
- ✓ الوصول إلى أعلى مستوى من مستويات التكامل الاقتصادي العربي (اتحاد جمركي- اتحاد اقتصادي-اتحاد نقدي).

4.2 البرنامج الزمني لإقامة منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى:

يتضمن البرنامج الزمني الخاص باتفاقية منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى ،مجموعة الحقوق و الالتزامات على جميع الدول العربية الأعضاء في المنطقة و يتضمن مايلي: (دحماني هوارية, دربال عبدالقادر، 2017، الصفحات 178-204)

- ✓ تطبيق المعاملة الخاصة للسلع ذات المنشأ العربي معاملة السلع الوطنية.

- ✓ تطبيق التحرير المتدرج للرسوم الجمركية و الضرائب ذات الأثر المماثل بين الدول الأطراف في المنطقة بمعدلات، و نسب متساوية خلال فترة زمنية و هي عشرة سنوات بمعدل 10 بالمائة،و تم رفع هذا المعدل إلى 20 بالمائة ابتداءا من سنة 2004 و بداية سنة 2005
- ✓ إلغاء القيود الغير الجمركية بالنسبة للسلع المتبادلة في إطار البرنامج التنفيذي.
- ✓ تطبيق إجراءات تسوية المنازعات و متابعة التنفيذ من طرف لجان متخصصة .

5.2 الدول الأعضاء في منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى:

يبلغ عدد أعضاء منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى 18 دولة عضوا وهي :الإمارات-الأردن-تونس-البحرين-السعودية-الجزائر —سوريا-السودان-فلسطين-العراق-قطر-سلطنة عمان-الكويت-مصر-ليبيا-اليمن-المغرب-لبنان، ويتم التبادل السلعي بين الدول الأعضاء معفى بالكامل من الرسوم الجمركية و القيود الغير الجمركية بالنسبة للسلع الصناعية ، و الزراعية التي تحمل المنشأ العربي وتوجد نقطة اتصال لكل دولة من الدول الأطراف ، و يعين فيها اثنين من المسؤولين الكبار للإشراف عليها ومهامها إدارة المنازعات و الشكاوي تعد منطقة تواصل بين القطاع العام و الخاص. (مصطفى سهيلة، 2020، الصفحات 177-205)

6.2 البرنامج التنفيذي لمنطقة التجارة العربية الحرة الكبرى:

يتضمن البرنامج التنفيذي لمنطقة التجارة العربية الحرة الكبرى الذي تم الإعلان عنه في 1981/01/01 القواعد و الإجراءات التنفيذية و القانونية التالية: (تواتي بن علي, فاطمة، 2013، الصفحات 16-39)

- ✓ تطبيق و تنفيذ اتفاقية تيسير و تنمية التبادل التجاري بين الدول العربية 1981 ،و الهادفة إلى إقامة منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى .

- ✓ توفير المعاملة الخاصة للسلع ذات المنشأ العربي معاملة للسلع الوطنية لأي بلد عربي عضو في المنطقة ،مع ضرورة اتخاذ التدابير وشروط الوقاية الأمنية و الصحية بالإضافة إلى إجراءات التخفيض في الرسوم الجمركية الضرائب ذات الأثر المماثل.
- ✓ العمل بالأحكام الدولية في مجال مكافحة الإغراق و إجراءات معالجة الاختلالات في ميزان المدفوعات
- ✓ يتم تبادل الإعفاءات التجارية بين دولتين آو أكثر من أطراف الاتفاقية .
- ✓ يتم تحرير التبادل التجاري العربي في إطار اتفاقية منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى ابتداءا من 1998/01/01 إلى غاية 2007/12/31.
- ✓ تتم المراقبة لبرنامج اتفاقية منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى عن طريق المجلس الاقتصادي والاجتماعي ،و عن طريق لجان متخصصة لمدة نصف سنوية.

3. واقع التبادل التجاري الجزائري في إطار منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى:

1.3 انضمام الجزائر إلى منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى :

صادقت الجزائر على اتفاقية تيسير و تنمية التبادل التجاري بين الدول العربية سنة 2004، و قدمت ملف انضمامها إلى منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى في 31 ديسمبر 2008، وتم انضمام الجزائر إلى المنطقة بشكل رسمي سنة 2009، و بدأت الدول العربية الأعضاء بمنح المعاملة التفضيلية للسلع الوطنية الجزائرية في إطار برنامج منطقة التجارة العربية الحرة في 01 مارس 2009 ،و هدا طبقا للاتفاق المبرم من طرف المجلس الاقتصادي و الاجتماعي في دورته العادية 83 في فيفري 2009 ،وتم الالتزام بتنفيذ البرنامج التنفيذي للمنطقة ،وبدا التجاري الجزائري بين الدول الأطراف في المنطقة معفى من الرسوم الجمركية و القيود الغير الجمركية.

ومن أهم أهداف انضمام الجزائر إلى منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى، تحقيق الوحدة الاقتصادية العربية و أهداف تجارية و اقتصادية و هي كما يلي:

- ✓ التنويع في موردي الجزائر باعتبار المنطقة سوقا اكبر نظرا لكثرة الدول الأعضاء فيها حوالي 18 عضوا.
- ✓ الزيادة في مستوى الصادرات خارج مجال المحروقات.
- ✓ الرفع من الاستثمارات المباشرة العربية في الجزائر.
- ✓ الزيادة في فتح و توسيع الأسواق الجزائرية في المنطقة.
- ✓ الرفع من التنافسية بالنسبة للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية.
- ✓ الزيادة في حجم التبادل التجارة العربية البينية. (حساني، 2019، الصفحات 127-145)

2.3 مراحل التجارة الخارجية في الجزائر:

لقد مرت التجارة الخارجية الجزائرية بعدة مراحل بهدف الوصول إلى الانفتاح الاقتصادي للتبادل التجاري عن طريق جملة من الإصلاحات بغرض رفع احتكار القطاع العام للتجارة الخارجية، و منح الفرصة للقطاع الخاص ونذكر من المراحل مايلي:

ا-مرحلة التحرير المقيد للتجارة الخارجية الجزائرية سنة 1990:

وخلال هذه المرحلة تم السماح للمتعاملين الاقتصاديين باستيراد السلع لإعادة بيعها، وهذا طبقا للمادة (41) من قانون المالية التكميلي لسنة 1990 الصادر في 1990/08/07 ،و تميزت التجارة الخارجية في هذه المرحلة بان كان لها طابع تقييدي.

ب-مرحلة التحرير الكامل للتجارة الخارجية الجزائرية سنة 1990-1991:

وخلال هذه المرحلة تم رفع التقييد على التجارة الخارجية الجزائرية، وهذا من خلال المرسوم 37/91 المؤرخ في 13 فيفري 1991 ،و الذي ينص على التحرير الكامل على المبادلات التجارية الجزائرية و إلغاء شهادات التصدير و الاستيراد.

ج-مرحلة إعادة التقييد و الرقابة على التجارة الخارجية الجزائرية سنة 1992:

وخلال هذه المرحلة تمت العودة إلى تقييد المعاملات في مجال التجارة الخارجية الجزائرية ،وهذا نظرا لزيادة البيروقراطية و انتشار المعاملات التجارية الفوضوية ، وهذا من خلال إصدار الدولة للتعليمة رقم 625 والتي تمنح للدولة التدخل في مجال التجارة الخارجية.

د-مرحلة التحرير الكلي للتجارة الخارجية الجزائرية سنة 1994:

وخلال هذه المرحلة تم تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي ،وهذا تنفيذا لشروط صندوق النقد الدولي المتمثلة في التحرير الكامل للتجارة الخارجية الجزائرية ،وهذا بهدف الانفتاح على العالم الخارجي وزيادة الاستثمارات الأجنبية في الجزائر . (سومية، 2020، الصفحات 28-41).

3.3 واقع التجارة الخارجية الجزائرية و الميزان التجاري الجزائري قبل انضمام الجزائر الى منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى:

من الشكل (01) لقد سجلت الصادرات الجزائرية ارتفاعا خلال الفترة (2004-2005) من 32083 مليون دولار سنة 2004 إلى 46495 مليون دولار سنة 2005 ، وعرفت الصادرات كذلك ارتفاعا معتبرا خلال الفترة (2006-2008) من 54792 مليون دولار سنة 2006 إلى 79147 مليون دولار سنة 2008 ،ويرجع هذا لارتفاع أسعار النفط في هذه الفترة وعرفت الواردات الجزائرية ارتفاعا خلال الفترة (2004-2005) و الفترة (2006-2008) من 18309 مليون دولار سنة 2004 إلى 20355 مليون دولار سنة 2005 ،ومن 21457 مليون دولار سنة 2006 إلى 39480 مليون دولار سنة 2008 ،و عرف الميزان التجاري في الفترات (2004-2008) فائضا معتبرا من 13774 مليون دولار سنة 2004 إلى 39667 مليون دولار سنة 2008.

الشكل (01):وضعية الصادرات و الواردات الجزائرية و الميزان التجاري الجزائري قبل الانضمام الى منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى

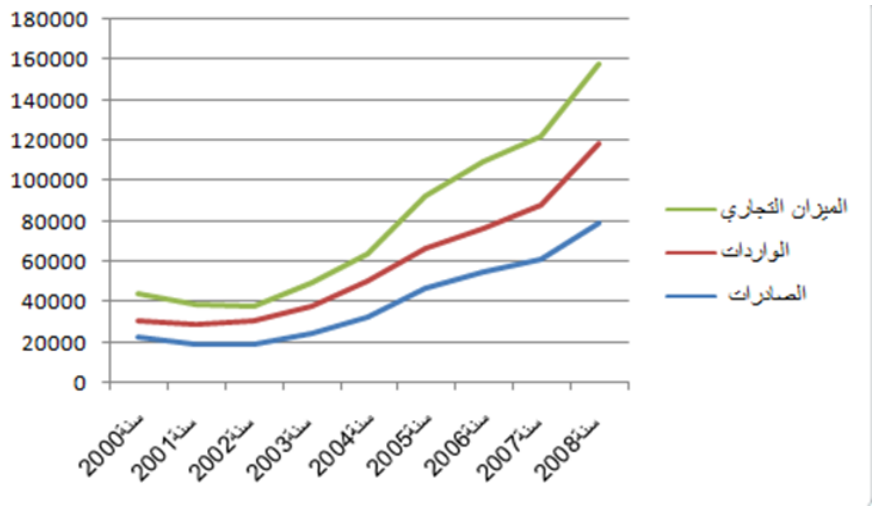

المصدر: من إعداد الطالب اعتماد على بيانات ONS و النشرة الثلاثية لبنك الجزائر لسنة 2008 الصفحة 28

4.3 واقع التجارة الخارجية الجزائرية و الميزان التجاري الجزائري بعد انضمام الجزائر إلى منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى:

من الشكل (02) تميزت الفترة من سنة 2009 إلى سنة 2013 ارتفاعا في الصادرات الجزائرية من 45460مليون دولار سنة 2009 الى65732 مليون دولار سنة 2013،كما عرفت الواردات الجزائرية ارتفاعا في هذه الفترة من 39295 مليون دولار سنة 2009 إلى 50376 مليون دولار سنة 2013 ،و عرف الميزان التجاري فائضا في هذه الفترة وهذا راجع لانضمام الجزائر إلى منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى ،و الاستفادة من مزاياها التجارية المتمثلة في إلغاء القيود الجمركية و الغير الجمركية على التجارة البينية العربية ،و نتيجة للازمة المالية العالمية و انخفاض الطلب العالمي على النفط وانخفاض أسعاره تميزت الفترة من سنة 2014 إلى سنة 2016 انخفاضا في الواردات من 61172 مليون دولار سنة 2014 إلى 26698 مليون دولار سنة 2016 ،و عرفت الواردات كذلك انخفاضا من 58582

مليون دولار سنة 2014 إلى 46727 مليون دولار سنة 2016 ،و عرف الميزان التجاري عجزا في هذه الفترة ، و بعد ارتفاع أسعار النفط ابتداء من سنة 2017عرفت الفترة من سنة 2017 إلى سنة 2017 إلى سنة 2018 ارتفاعا في الصادرات من 44131مليون دولار سنة 2017 إلى 41913 مليون دولار سنة 2018 و عرف الميزان التجاري عجزا في هذه الفترة ،ونتيجة لجائحة كوفيد 19 وسياسة الإغلاق ونقص سلاسل الإمداد الدولي ،تميزت الفترة من سنة 2019 إلى سنة 2020 انخفاضا في الصادرات من 35815مليون دولار سنة 2019 إلى 23794 مليون دولار سنة 2020،و عرفت الواردات انخفاضا من 41913 مليون دولار سنة 2019 إلى 34382 مليون دولار سنة 2020 وعرف الميزان التجاري عجزا في هذه الفترة،وبعد التعافي جزئيا من جائحة كوفيد 19 والتخفيف النسبي قيود الاغلاق، تميزت سنة 2021 بارتفاع في الصادرات ب 38553 مليون دولار و الواردات ب 37464 مليون دولار و عرف الميزان التجاري فائضا في هذه السنة.

الشكل (2):وضعية الصادرات و الواردات الجزائرية و الميزان التجاري الجزائري بعد الانضمام إلى منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى

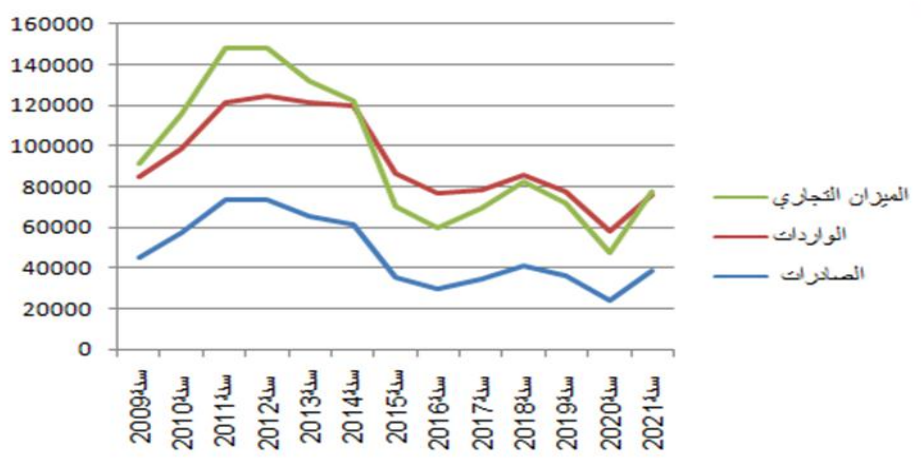

و النشرة الثلاثية لبنك الجزائر لسنة 2021 ONS المصدر: من إعداد الطالب اعتماد على بيانات الصفحة 28

5.3 مؤشر التركز و التنوع السلعي لصادرات الجزائر والدول العربية الأعضاء في منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى:

حسب الجدول (01) بالنسبة لمؤشر التركز السلعي لسنة 2021 ،فان قيم المؤشر قريبة من 1 و يفسر هذا باعتماد الجزائر على نوع واحد من الصادرات في نشاط التجارة الخارجية و هي الصادرات النفطية ،وقد سجلت اعلى قيمة للمؤشر سنة 2009 بنسبة 0.554 و ادنى قيمة للمؤشر سنة 2020 بنسبة 0.443 ،و بالنسبة لمؤشر التنوع السلعي فان قيم المؤشر قريبة من 1 خلال الفترة و هذا مايعكس افتقار الصادرات الجزائرية للتنوع الاقتصادي ،و قد سجلت أعلى قيمة لهذا المؤشر سنة 2020 بنسبة 0.845 و ادنى قيمة له سنة سنة 2011 بنسبة 0.720 ،و عدد السلع الجزائرية المصدرة هو محصور مابين 91 الى 122 سلعة ،وهذا ما يؤكد أن الهيكل السلعي للصادرات الوطنية الجزائرية بعيد كل البعد عن الهيكل السلعي للصادرات العالمية.

ويقدر عدد السلع في الدول المتقدمة حسب إحصائيات الاونكتاد لسنة 2021 بمايلي :

ألمانيا : 257 / الولايات المتحدة الأمريكية :259 / بريطانيا: 257

الجدول (01) :مؤشر التركز و التنوع السلعي لصادرات الجزائر للفترة (2009-2021) :

السنوات	عدد السلع المصدرة	مؤشر التركز السلعي	مؤشر التنوع السلعي
2009	106	%55	%79
2010	108	%52	%78
2011	98	%54	%54
2012	95	%53	%72
2013	95	%54	%73
2014	99	%48	%74
2015	91	%47	%74
2016	93	%49	%81

2017	108	%48	%80
2018	122	%48	%80
2019	116	%47	%82
2020	113	%44	%84
2021	108	%49	%83

المصدر :برنامج الأمم المتحدة للتجارة و التنمية(الاونكتاد) ، قاعدة بيانات التجارة حسب التصنيف sitc 3.0 ، **السنة 2021 الصفحة 15**

6.3 الهيكل السلعي للصادرات الجزائرية :

من الشكل (03) التركيبة السلعية للصادرات الجزائرية مكونة بنسبة كبيرة من صادرات المحروقات تقدر ب 88.34بالمائة ، وبهذا يمكن اعتبار الاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي بالإضافة إلى النسب الضئيلة الموزعة على السلع الأخرى ،مثل المنتجات الغذائية و المنتجات النصف المصنعة و التجهيزات الصناعية و الفلاحية.

الشكل (03):الهيكل السلعي للصادرات الجزائرية 2021

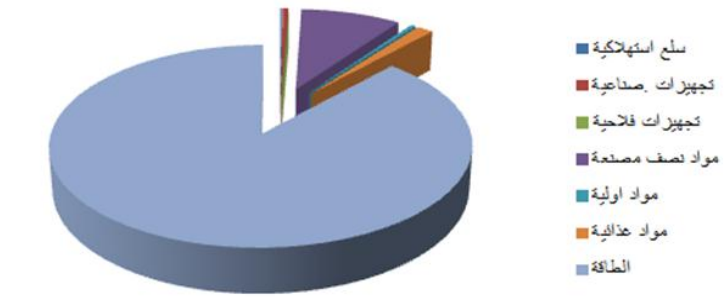

المصدر : بنك الجزائر ، النشرة الثلاثية لسنة 2021 بناءا على مخرجات برنامج excel **، الصفحة 28**

7.3 الهيكل السلعي للواردات الجزائرية:

من الشكل (04) التركيبة السلعية للواردات الجزائرية تحتل فيها التجهيزات الصناعية المرتبة الأولى بنسبة 24.44بالمائة،تليها في المرتبة الثانية السلع الغذائية بنسبة 23.69بالمائة،ثم تليها في المرتبة الثالثة المواد النصف المصنعة بنسبة 19.52 بالمائة، ثم تليها في المرتبة الرابعة السلع الاستهلاكية بنسبة 17.34بالمائة، لتبقى بعض نسب الضئيلة الموزعة على على السلع الطاقوية و المواد الأولية و التجهيزات الفلاحية ،وهذا يعكس لنا التبعية التجارية للاقتصاد الجزائري للعالم الخارجي و نقص القاعدة الإنتاجية و التنويع الاقتصادي .

الشكل (04):الهيكل السلعي للواردات الجزائرية 2021

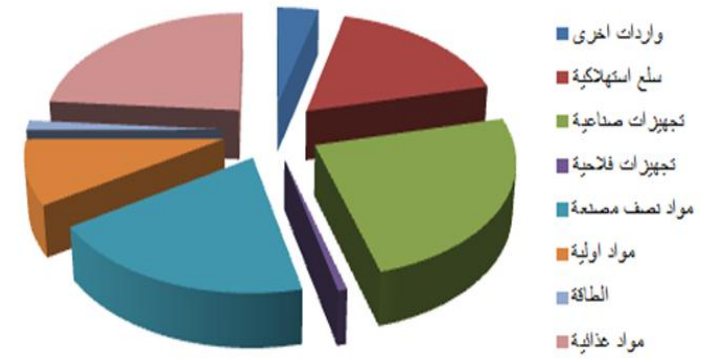

المصدر : بنك الجزائر ، النشرة الثلاثية لسنة 2021 بناءا على مخرجات برنامجexcel **، الصفحة 28**

8.3 التوزيع الجغرافي للصادرات و الواردات الجزائرية لسنة 2020:

حسب الجدول (02) فان اعلي قيمة للصادرات الجزائرية هي بالنسبة للاتحاد الأوروبي ب 13507.70 مليون دولار بنسبة 57 بالمائة من مجموع الصادرات،وتليها دول القارة الأسيوية ب 6822.94 مليون دولار بمعدل 29بالمائة من مجموع الصادرات ، وتليها الولايات المتحدة الأمريكية

ب 1537.39 مليون دولار بنسبة 6 بالمائة من مجموع الصادرات، وتليها بلدان القارة الإفريقية ب 1928.57 مليون دولار بنسبة 8 بالمائة من مجموع الصادرات.

و بالنسبة للواردات فان اعلي قيمة هي للاتحاد الأوروبي ب 16663.65 مليون دولار بنسبة 48 بالمائة من مجموع الواردات، و تليها واردات دول القارة الأسيوية ب 11255.57 مليون دولار بنسبة 33 بالمائة من مجموع الواردات ،و تليها واردات الولايات المتحدة الأمريكية ب5348.33 مليون دولار بنسبة 16 بالمائة من مجموع الواردات ،و تليها واردات بلدان القارة الإفريقية ب 1124.39 مليون دولار بنسبة 3 بالمائة من مجموع الواردات .

و يمكن تفسير هذا التفاوت في التوزيع الجغرافي في الصادرات و الواردات الجزائرية إلى وجود عوامل إقليمية و اقتصادية متحكمة في التبادل التجاري مع دول العالم الخارجي،مثل قرب المسافة يؤدي إلى التقليل من تكاليف المبادلات التجارية الدولية، مثل حجم التبادل التجاري مع الاتحاد الأوروبي بالمقارنة مع حجم التبادل التجاري الجزائري الضئيل مع دول القارة الإفريقية و الولايات المتحدة الأمريكية،بالإضافة إلى الاتفاقيات التجارية الإقليمية الثنائية و المتعددة تؤدي إلى الزيادة في حجم المبادلات التجارية .

الجدول (02):حصيلة التوزيع الجغرافي للصادرات و الواردات الجزائرية لسنة 2020

	الصادرات	الواردات
الاتحاد الأوروبي	13507.70	16663.65
أسيا	6822.94	11255.27
الولايات المتحدة الأمريكية	1537.39	5348.33
إفريقيا	1928.57	1124.39

المصدر : التقرير السنوي لسنة 2021 ، المديرية العامة للجمارك الموقع الالكتروني
:www.douane.gov.dz/statistiques**، الصفحة 50-51**

4. تحديات و عوائق التبادل التجاري الجزائري في منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى:

1.4 تحديات التبادل التجاري في منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى:

تواجه التجارة الخارجية الجزائرية مجموعة من التحديات و العوائق في إطار منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى و هي كما يلي:

- ✓ الاستثناءات المفروضة من طرف المجلس الاقتصادي و الاجتماعي في اتفاقية منطقة التجارة العربية الحرة ،على بعض السلع المحظورة من الاستيراد لأغراض أمنية و صحية ودينية وهي غير خاضعة للتخفيض من الرسوم الجمركية.
- ✓ عدم وجود قواعد منشأ تفضيلية يؤدي إلى نقص التجارة العربية البينية في المنطقة، بحيث قواعد المنشأ المطبقة في اتفاقية منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى تقتضي توفر 40 بالمائة من القيمة المضافة من المنتوج الوطني للدولة في السلعة ،و تخفض النسبة إلى 20 بالمائة بالنسبة للصناعات التجميعية فقط وهذا يؤثر على تنافسية السلع العربية في المنطقة.
- ✓ دخول بعض الدول الأطراف في المنطقة في اتفاقيات شراكة ثنائية و متعددة، مثل الشراكة الاورومتوسطية يؤدي إلى التدني في مستوى التبادل التجاري العربي البيني ،و في مستقبل المنطقة وزيادة التبعية للبلدان الأطراف للعالم الخارجي.
- ✓ التفاوت الاقتصادي للدول العربية الأعضاء في المنطقة ،أدى إلى زيادة الفوارق الاقتصادية و الاجتماعية، ويبقى المستفيد الأكبر من تجربة منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى الدول التي تتمتع بنمو اقتصادي جيد. (دحماني هوارية, دربال عبدالقادر، 2017، الصفحات 178-204)

2.4 تحديات و عوائق التبادل التجاري الجزائري في اطار اتفاقية منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى:

- ✓ هيمنة الشركات المتعددة الجنسيات و التكتلات الاقتصادية الدولية على الجزائر و العالم العربي تجاريا و اقتصاديا ،عن طريق زيادة تنافسية و تدفق الاستثمارات الأجنبية السلع نحو الدول العربية ،وهذا ما يؤثر على التجارة الخارجية الجزائرية و مستقبل منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى.:

- ✓ عدم وجود التكافؤ في مجال القدرات التكنولوجية و الاقتصادية و السياسية بين الجزائر و الاتحاد الأوروبي.
- ✓ نقص في القدرات الإنتاجية بين الجزائر و الدول الأوروبية.
- ✓ عدم وجود أسواق تجارية ضخمة بالمقارنة مع الأسواق الأوروبية.
- ✓ وتوجد تحديات خاصة بالاقتصاد الوطني الجزائري و هي كما يلي :
- ✓ عدم وجود الاستقرار الاقتصادي وبالخص الاستقرار في السياسة النقدية و المالية.
- ✓ ارتباط الاقتصاد الجزائري بشكل كبير بالقطاع الطاقوي ،وهذا ما يجعله عرضة للتغيرات الاقتصادية و الجيوسياسية العالمية.
- ✓ انخفاض في مستوى النمو الاقتصادي و زيادة معدلات البطالة .
- ✓ نقص في الاستثمارات الأجنبية المباشرة بسبب وجود عراقيل بيروقراطية و انتشار الفساد الإداري.
- ✓ عدم وجود سوق مالي كفؤ. (شليحي، 2020، الصفحات 98-114)

5. خاتمة :

إن اتفاقية منطقة التجارة العربي الحرة الكبرى هي عبارة عن اتفاقية متعددة الأطراف بين الدول العربية ،و من أهم أهدافها تنمية التبادل التجاري العربي و إلغاء القيود الجمركية و الغير الجمركية على المبادلات التجارية العربية في المنطقة بين الدول الأعضاء ،و انضمام الجزائر إلى منطقة التجارة العربي الحرة الكبرى كان له اثر إيجابي في الرفع من مستوى التجارة الخارجية الجزائرية وهذا بسبب المزايا و الإعفاءات الجمركية في اطار المنطقة ،و توجد تحديات تواجه التجارة الخارجية الجزائرية و مستقبل منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى و يعتبر الاقتصاد الجزائري هو اقتصاد أحادي مرتبط بشكل كبير بالصادرات النفطية وهذا ما يجعله عرضة للتغيرات الاقتصادية الدولية العالمية و خاضع للتبعية الاقتصادية و التجارية للعالم الخارجي، لذا يجب ترقية الاقتصاد الوطني و الرفع من مستوى التجارة الخارجية الجزائرية، عن طريق تفعيل السلطات الجزائرية إجراءات ترقية الصادرات خارج المحروقات و التنويع الاقتصادي.

وقد توصلنا من خلال ورقتنا البحثية الى النتائج التالية :

- ❖ اتفاقية منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى لها اثر إيجابي في نمو و تحسن مستوى التبادل التجاري الجزائري.
- ❖ توجد تحديات وعقبات كبيرة تواجه التبادل التجاري الجزائري في اطار اتفاقية منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى يجب العمل على مواجهتها للرفع و تنمية مستوى و حجم التجارة الخارجية الجزائري.

و من التوصيات ما يلي :

- ❖ العمل على تطبيق سياسات التنويع الاقتصادي في الجزائر، عن طريق الزيادة في حجم الاستثمار في مختلف القطاعات الإنتاجية و الاستفادة من الخبرات عن طريق الشراكة مع الدول العربية .
- ❖ تطوير وتنمية الصادرات الوطنية والزيادة في تنافسيتها .
- ❖ العمل على تطوير قطاع خدمات المبادلات التجارية باعتباره المحرك الرئيسي للتجارة الخارجية.
- ❖ تقديم خدمات تيسيرية و تسهيلات جمركية في مجال التصدير بالنسبة للمصدرين الجزائريين.
- ❖ العمل على ترقية الصادرات خارج مجال المحروقات من خلال الرفع من الاستثمار في القطاع الزراعي و الصناعي و تشجيع الاستثمارات الخارجية المباشرة بالنسبة للدول العربية ، لتحقيق الاكتفاء التجاري و الاقتصادي و الرفع من مستوى التجارة البينية العربية في منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى.

6. قائمة المراجع:

1. بورحلة ميلود ، (2011) ، اشكالية انضمام الجزائر الى منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى "التقييم و الافاق" مذكرة ماجستير ، قسم العلوم الاقتصادية ،كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير جامعة ابو ابكر بلقايد تلمسان، الجزائر.
2. رانية ثابث الدروبي، (2007) ، منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى واثارها في التجارة العربية البينية و الزراعية بشكل خاص، مجلة العلوم الاقتصادية جامعة دمشق ، العدد 01، الصفحات 199-227.
3. فاطمة تواتي بن علي، (2013) ، استثمار مزايا التجمعات الاقليمية لدعم و تطور مسار التكامل الاقتصادي في اطار منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى ، مجلة العلوم الاقتصادية و التسيير و العلوم التجارية جامعة المسيلة ، العدد 09، الصفحات 16-39.
4. دحماني هوارية, دربال عبد القادر، (2017) ، اثار انضمام الجزائر الى منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى على التبادل التجاري الجزائري مع دول المنطقة، مجلة الدراسات الاقتصادية المعمقة جامعة عبدالحميد ابن باديس مستغانم ، العدد 05، الصفحات 178-204.
5. دحماني هوارية، دربال عبد القادر، (2017) ، دور منطقة التجارة العربية في ضمان الامن الغذائي ، مجلة التكامل لاقتصادي جامعة أحمد دراية أدرار، العدد 03، الصفحات 01-20.
6. عمر حساني، (2019)، انعكاسات منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى على حجم التجارة العربية البينية (التطور.المشاكل.الحلول) ، مجلة المالية و الاسواق جامعة عبدالحميد ابن باديس مستغانم ، العدد 01، الصفحات 127-145.
7. طاهر شليحي، (2020) ، التجارة الخارجية في الجزائر واهم تحدياتها خلال الفترة 2018-2020، مجلة العلوم الاجتماعية و الانسانية جامعة الحاج لخضر باتنة 1 ، العدد 02، الصفحات 114-83.

8. سهيلة مصطفى، (2020) ، دور قواعد المنشا في تحرير التجارة بشروط تفضيلية في منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى ، مجلة اوراق اقتصادية جامعة الصديق محمد بن يحي جيجل ، العدد 04، الصفحات 177-205.

9. زيرار محمد ، موساوي سومية، (2020) ، تطور التجارة الخارجية في الجزائر في ظل الانضمام الى منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى 2000-2017، مجلة الاقتصاد و المناجمنت جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان ، العدد 02، الصفحات 28-41.